

قواعد الاحكام

[109] لو شرط أن ينتفع به المرتهن، أو أن (1) يكون النماء المتجدد رهنا. ولو شرط عليه رهن في بيع فاسد بطن (2) اللزوم فرهن فله الرجوع. ويصح الرهن سفرا وحضرا. وهو عقد لازم من جهة الراهن خاصة، فإن أدى أو أبرئ (3) أو أسقط المرتهن حقه من الرهن كان له أخذه. ولا يجب على المرتهن دفعه مع خروجه عن الرهانة إلا بعد المطالبة به، ويبقى أمانة في يده. الثاني: المحل وشروطه أربعة: أن يكون عينا، مملوكة، يصح قبضه للمرتهن، ويمكن بيعه. فلا يصح رهن المنافع، ورهن المدير إبطال للتدبير على رأي، فلو شرط رهن الخدمة فيه بطل على رأي. ولا رهن الدين، ولا ما لا يملك فيقف على الإجازة، ولو ضمه مع المملوك مضى فيه، ووقف الآخر على إجازة المالك. ولا رهن ما لا يصح تملكه: كالحشرات، ولا ما لا يملكه المسلم إن كان أحدهما مسلما: كالخمر وإن كان المرتهن ذميا أو الراهن عبدا لمسلم (4) وإن وضعها على يد ذمي على رأي. ولا الأرض المفتوحة عنوة، ويصح رهن الابنية والأشجار فيها.

(1) " أن " لا توجد في (أ، ب). (2) في المطبوع و (أ، ب، ج، د، ش): " فظن ". (3) في (أ، ش): " أبرأه "، وفي المطبوع و (ج، هـ): " أبرأ ". (4) في (أ، د): " عند المسلم ".